في اول الوقت لوجود سببه مع جواز التركيه فهنا بالاجماع قال
وذهب بعض المحققين اقول اراد به المحقق عضد الملة والدين قال
والمراد بالثابت بالامر ما علم ثبوته بالامر لا ما ثبت وجوبه به اقول اعلم
ان ههنا ثلثة امور احدها نفس الوجوب وهو عبارة عن اشتغال الذمة
وثانيها بالسبب كالوقت للصلوة وثالثها وجوب الاداء وهو لزوم
تفريغ الذمة وثابت بتوجه الامر وسياتي تمام تحقيق المعرف بينها وثالثها
ما علم وجوبه بالامر وهو فعل الصلاة مثلا فكلا يمكن تسليم نفس الوجوب
كذلك لا يمكن تسليم وجوب الاداء كان المناسب بل الانسب نظرا الى اختلاف
الحال اعني الثابت بالامر ما يتعرض لوجوب الاداء ايضا لكنه انسب
عليه التعرض له اذ لم يذهب الى خروج تسليم وجوب الاداء احد خلاف نفس
الوجوب حيث جوزه صاحب الكشف واراد التحرير بقوله وعلى هذا
لا حاجة الى ما يقال الخ الرد عليه وجه الرد ظاهر قال ونعم فيد
الواجب بان يكون منه عند من وجب عليه اقول ذكر هذا القيد الفاضل
الامام ابو زيد وسنى الائمة وبعضهم انه يكون حقا له لقدرته وقادرا
على صرفه الى ما يريد اما في المعاملات فلصرف ماله الى دينه فانه
حالص حقه له ان يصرفه الى ما يريد بخلاف صوم ايام التحري فانه
واما في العبادات فكالنفل فانه خالص حقه وهو قادر على فعله وتركه
فاذا صرفه الى القضا بان نوى القضا بدا النفل جاز بخلاف ظهر اليوم
فانه خالص حق الله تعالى ليس للعبد فيه اختيار صرفه الى غيره بنية
شيء بله به قوله لا يصح مع صحة المسئلة اما بين الظهرين فظاهر واما
بعد الظهر والعصر فلان شروط كما في الفرضية بخلاف النفرض والنفل
قال والثابت بالامر لا يكون الا واجبا او مندوبا وهذا قال الخ الاسلام
الخ اقول فيه بحث لان الاستشهاد بكلام الاسلام لاعلام الحصر
المستفاد من قوله لا يكون الا واجبا او مندوبا لان في كلامه ضمير الاباحة
الى الذهب فيما في ذلك الحصر قال يعني ان الاداء والقضا الخ اقول
يريد ان مجيء كلام فخر الاسلام هذا الذي اذكر لما ذكر صاحب الكشف
كما يأتي وحاصله ان كون الشيء منه اقسام المامور به لا يقتضي صحة
اطلاق الاداء عليه كالصلاة فان من جعله مامورا به لا يطلق عليه الاداء
وهذا قال ولم يتعرض للمباح اذ ليس في التعرف اطلاق الاداء عليه وههنا
بحث وهو ان الاولى المتبادر من الاستثناء بقوله الا ما ذكر صاحب
الكشف الخ ان يكون صاحب الكشف مجوزا لان يطلق الاداء على المباح

وليس

وليس كذلك وكذا المتبادر من قوله وذلك لانه يوهم ان محيي الاسلام
الخ ان مراد صاحب الكشف بيان مراد فخر الاسلام وليس ايضا كذلك بل مراده
الاعتراض عليه فان نقله من صاحب سنن حمل المباح ايضا ما موريا به بانه يقتضي اطلاق
الاداء على المباح لان مدار اطلاقه على الشيء كونه ما موريا به بمعنى ما ورد له امر
لم تقصر الامر عليه لوجوبه فتصر اطلاق الاداء على الواجب ومن عممه الى المندوب
جعل المندوب اداء ومن عممه الى الاباحة ايضا يلزمه ان يسمى المباح اداء لاشتراكهما
التسمية مع انه خلاف الاجماع ولا يخفى على المنصف الخبير بان هذا الاعتراض مما قال
المحرير وامما قوله وقد اطلقا الخ على ان المراد بالامر الخ فما لا يعتمد ولا
يضر صاحب الكشف كما اشرنا اليه وبالجملة كلامه ههنا لا يخلو عن الاختلال والا
والله اعلم بحقيقة الحال والصواب قال وفي عبارة اكثر المشايخ تصحيح
اقول لما فسد السبب بالنص اريد بتصحيح بعض المشايخ به فان ما يعلم به
ثبوت الحكم هو النص لا الوقت ونحوه قوله والى هذا اشير بكلام النص
يعني قولها لا بالنص وقوله وعند بعض اصحابنا عطف على قوله فعند البعض
بسبب جديد قال اي دليله الذي عليه اقول انما فسد السبب بالدليل الذي تم
ان المراد به الوقت فيما سبق قال ولما اجمع على انه ليس بسبب جديد
هو التفويت اقول لفظ التفويت يشعر بانه لا يكون الفوات موجبا
للقضا عند هذا البعض وقد صرحوا ايضا بانه موجب له كالتفويت قال
وظاهر هذا التعريف مشكل الخ اقول يعني ان ظاهره مخالف لما سبق فاورد
البحث ان المراد بالسبب ههنا ما يعلم به ثبوت الحكم لا ما ثبت به الوجوب كالوقت
والنذر ونحوه فصرفه عن الظاهر دفعا للمخالفة لكن يرد على قوله والسبب
الجديد هو فيما سبق المنذور الخ اولا انه مخالف لما سبق من قوله فعند البعض
سبب جديد اي بعض مشايخنا فان النص الوارد بوجوب الاداء الظهر القياس
يجب ليس بنص وثانيا ان السبب الجديد اذا كان القياس او النص المذكور انفا
هذا مذهب الجمهور لما سبق انه القياس مظهر لا مثبت وان النص للاعلام
بقا الواجب وثالثا انهم مصرحون بانا القياس لا يصلح لان يكون سببا جديدا
قال فخر الاسلام وقال بعضهم بنص مقصود لان القدرة عرفت قدرة
بوقتها فاذا فاتت عن وقتها فلا يوجد لها مثل الا بالنص فكيف يكون مثلا بالقياس
وقد ذهب فضل الوقت وكذا الحال في قوله وكونه هو التفويت كناية عن
وجوبه بالقياس قال وفي لفظ فخر الاسلام اشارة خفية الى هذا المعنى يجيء
اليه ان كونه هو التفويت كناية عن وجوبه بالقياس لانه قال وشيخ علي
هذا الاصل مسئلة النذر بالاعتكاف في شهر رمضان اذا صامه ولم يعتكف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)